الأنباء
الاحد 21 اغسطس 2011

مراسل الصحيفة صاحب الحوار مقرب من أحد نواب حزب الله

مقابلة «تايم» مع أحد المتهمين تضرب هيبة الحكومة الميقاتية ومصدر لبناني لـ «الأنباء»: إجراءات البحث عن المتهمين كانت شكلية

تستعد قوى 14 آذار لعقد اجتماع في فندق البريستول أواسط الاسبوع وذلك حتى وضع خطة متكاملة لمواجهة تداعيات نشر قرار الاتهام بحق أربعة من المتهمين باغتيال الرئيس رفيق الحريري وصحبه، والوقوف بوجه الضغوط الهادفة الى اضعاف دور الحكومة، وبالتالي شل قدرتها على الاستجابة طلبات المحكمة الدولية المدرجة في بروتوكول التعاون.

وتشمل الخطة المرتقبة الضغوط الأخرى السياسية والإعلامية المصوبة باتجاه المحكمة، وعبرها الأمم المتحدة، وحتى القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان تحت العلم الأزرق.

وفي تطور لافت على هذا الصعيد، نشرت مجلة «تايم» الأميركية لقاء مع أحد المتهمين الأربعة في جريمة اغتيال الحريري ورفاقه دون ان تذكر اسمه، قالت ان مراسلها في بيروت نيكولاس لامفورد اجراه معه في منزل احد الحزبيين وأبرز له بطاقة هوية قديمة، لكنه طلب اليه عدم الكشف عن اسمه أو مكانه.

وقال المتهم، بحسب التايم انه فوجئ بخبر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتابعه على شاشات التلفزة، وان السلطات تعلم مكان إقامته، وانه اثبت أنه لم يكن في منطقة «السان جورج» حيث تمت عملية الاغتيال، انما كان في مهمة عسكرية لا يمكن ان يكشف عنها.

وردا على سؤاله حول أسباب عدم تسليم نفسه للمحكمة الدولية قال: لن أسلم نفسي لمحكمة هدفها الأساسي القضاء على حزب الله.

وقال ردا على سؤال آخر حول ما اذا كان الحزب سيسلمه للمحكمة، انه لو كان مذنبا لكان الحزب سلمه من اليوم الأول. وختم بالقول الذي يردده قادة حزب الله دائما وهو ان هذه المحكمة فاقدة للمصداقية منذ البداية، وانه سيكمل حياته العادية من دون إيلاء المحكمة أو قراراتها أي اهتمام.

وزير الداخلية مروان شربل، ولدى سؤاله عن هذه القضية قال: ان المطلوب من النيابة العامة ان تعتبر هذا المقابلة الصحافية اخبارا وان تحقق لمعرفة ما اذا كان هذا الكلام صحيحا، ليبنى على الأمر مقتضاه.

لبنانيون يجمعون التبرعات في حملة لدعم النازحين السوريين (محمود الطويل)

شربل أضاف: من غير المعقول ان نبحث عن المتهمين طيلة ثلاثين يوما ثم يظهر احدهم في مقابلة صحافية.

وقال: هم يستطيعون قول ما يشاؤون، لكن بالنسبة لنا اذا عرفنا مكان وجودهم نستطيع جلبهم، علما ان النيابة العامة التمييزية هي من كلفت المفرزة القضائية المركزية التي تعمل الى جانبها، وقد فتشت عن المتهمين في جميع المناطق وسألوا عنهم وسجلوا افادات المخاتير.

وحث الوزير شربل الصحافي الذي اجرى المقابلة على تقديم معلوماته للنيابة العامة التمييزية، لتتحرك النيابة بوصفها صاحبة المرجعية بهذا الشأن.

غير ان مصدرا معنيا اشترط عدم ذكر اسمه ابلغ «الأنباء» بان اجراءات البحث التي اجريت كانت شكلية، حيث حضرت القوى المكلفة بذلك الى مكان اقامة هؤلاء الاشخاص واخذت تواقيع المخاتير على افادات تؤكد ان لا احد من هؤلاء يقيم في هذه الاماكن.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اجرى اتصالا بوزير العدل شكيب ميقاتي وطلب منه متابعة ما ورد في مجلة «تايم» الاميركية بشأن الحديث المنسوب الى احد الاشخاص الذين طلبهم التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وفق الاصول القانونية المناسبة.

وحاولت «الأنباء» الاتصال هاتفيا بمراسل «تايم» نيكولاوس بلانفورد على جواله الخاص، ثم على هاتف مكتبه، دون طائل، فالاول كان مقفلا والثاني لا يجيب.

وقالت مصادر معنية ان بلانفورد على صداقة حميمة ومعروفة مع احد نواب حزب الله، منذ فترة بعيدة، والذي ربما هو من رتب له هذه المقابلة.

واضافت المصادر ان نقطة ضعف هذه المقابلة عدم ذكر اسم المتحدث، مع ان ذكر الاسم لا يضيف المزيد من الاخطار على صاحبه، اما المكان فلا احد يعتقد ان مقابلة مع شخص كهذا يمكن ان تتم في مقامه الرسمي والمعروف، وتبقى اضعف النقاط شخصية الرجل الذي تحدث اليه بلانفورد، هل هو المتهم عينه؟ وبالتالي هل بوسعه التثبت من هويته من مجرد بطاقة هوية قديمة في حين تضج التنظيمات اللبنانية بمن يحملون اكثر من اسم واحد وحتى جواز سفر واحد.

ميرزا لوزير العدل: لا تعرف أمكنة إقامتهم

وتعقيبا على موضوع «تايم»، فإن القاضي سعيد ميرزا نفى نفيا قاطعا ان تكون النيابة العامة التمييزية او اجهزة الضابطة العدلية المكلفة من قبلها تعرف مكان اقامة اي من المتهمين الاربعة ولم توقفه.

وقد ابلغ القاضي ميرزا وزير العدل انه سيقوم بعمليات الاستيضاح المناسبة وبمتابعة الاجراءات القانونية لمعرفة الهوية الحقيقية للشخص المنسوب اليه الحديث المشار اليه.

رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع تناول مقالة التايم، وقال الحكومة الحالية لا تستطيع ان تتابع على هذا النحو، لأن الطرف الأقوى فيها وهو حزب الله يقول انه لا يعترف بالمحكمة الدولية، بينما الحكومة تقول انها ستتجاوب مع القرارات الدولية.

وأضاف: ان مقالة التايم تؤكد ذلك، من خلال تحدي الحكومة بأن تعتقل هذا المتهم أو سواه.

وقال على الحكومة لتكمل الطريق ان تعتمد حالة من اثنتين اما ان تقنع حزب الله بالعودة عن موقفه الرافض للمحكمة، وهنا على الحزب ان يسلم المتهمين الموجودين لديه، واما ان تتحول كليا الى حكومة حزب الله، ولا حالة بين الحالتين، ولم يعد ممكنا الاستمرار في هذا الوضع على ما هو عليه.

جعجع توقف امام قول السيد حسن نصرالله ان الشهيد جورج حاوي كان له دور في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وقال: كلام الحزب كان له دور في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وقال: الحزب له ثوابت في استهداف المقاومين، خصوصا مقاومي الحزب الشيوعي، كسهيل طويلة ومهدي عامل وميشال واكد وغيرهم ممن قتلوا اغتيالا في الثمانينيات.

مستشار الحريري يؤكد مصداقية المراسل

ويقول د.غطاس خوري مستشار الرئيس سعد الحريري، ان مراسل «تايم» ليس صحافيا عاديا، وهو الذي ألف كتابا عن استشهاد الرئيس الحريري وهو موثق من مصادر عدة، وبالتالي انه لو لم يكن متأكدا مما كتبه لما كتبه، مستبعدا صدور نفي لهذا الكلام. خوري دعا المتهمين الى الدفاع عن أنفسهم امام المحكمة الدولية.

لكن عضو تكتل الاصلاح والتغيير النائب نبيل نقولا شكك بمصداقية مقالة تايم «لأنه يتحدث عن أشباح، وقال: مفروض على الدولة رفع دعوى على الصحيفة الأميركية لأنها تخفي معلومات عن الدولة، كما اعتبر قرار الاتهام ساقطا لتسريب بعضه أحيانا».

● بيروت ـ عمر حبنجر

مصادر غربية لـ «الأنباء»: مخاطر أمنية في الأفق اللبناني بعد دعوة الغرب الأسد للتنحي

تعتقد مصادر ديبلوماسية غربية في بيروت ان سورية قد دخلت مع الدعوة الدولية لتنحي الرئيس بشار الاسد مرحلة جديدة كليا عما سبقتها.

وأشارت الى ان الاسد قد فقد اهم ورقة استراتيجية وهي الغطاء الدولي والعربي والإقليمي، وذلك بمعزل عن «متى» «كيف» اي متى ستترجم هذه الدعوة وكيف سيعمل الغرب على دعم مطلبه وخصوصا في ظل عدم وجود ميل إلى الخيار العسكري او من هو المؤهل من داخل الحكومة او من المعارضة المتفرقة لخلافته. وترى المصادر ان سورية في ظل الأزمة المفتوحة التي تعيشها ومهما كان ما ستؤول إليه الأوضاع في المقبل من الأيام، هي منذ الآن «سورية الأخرى»، واكدت ان النظام بات اليوم يواجه ازمة متعددة الجوانب والأبعاد: ازمة الشرعية في داخل سورية في ظل الانتفاضة السورية المستمرة والمتصاعدة وأزمة رفع الغطاء العربي عنه في زمن الانتفاضات العربية وما تفرضه من تحولات وأزمة حصار وعزل دوليين له. رجحت المصادر ان يعمد نظام الاسد في ضوء ذلك الى الهروب الى الأمام نحو مواجهة مع المجتمع الدولي، وساحة المواجهة الوحيدة التي يعتقد انها متاحة له هي لبنان.وأكدت ان انتقال الموقف الدولي من مرحلة الضغط على الأسد لوقف العنف والاستجابة لتطلعات الشعب السوري بالإصلاح، الى مرحلة دعوة الاسد الى الرحيل سيجعل من الرئيس السوري في وضع المتفلت من اي ضوابط. بعد ان ايقن انه تم سحب ورقته على المستوى الدولي والعربي.

وبالتالي سيتعامل مع الواقع الجديد على قاعدة «علي وعلى أعدائي»، ومن هنا فإن المرحلة المقبلة ستكون مفتوحة على مختلف الاحتمالات.

● بيروت ـ محمد حرفوش

مصدر لبناني لـ «الأنباء»: مخاوف من انفجار أمني في عين الحلوة

رغم أهمية موضوع الاعتراف بدولة فلسطين ودور لبنان في هذا المجال كونه ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن الدولي، الا ان الموضوع الآخر البارز الذي استحوذ على حيز مهم من محادثات الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبومازن هو الأمن داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، وسط تنامي المخاوف من تحولها الى قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة.

وأوضح مصدر لبناني شارك في المحادثات بيت الجانبين اللبناني والفلسطيني لـ «الأنباء» ان هذا الموضوع طرح في كل جولات المحادثات من بعبدا الى عين التينة الى السراي الكبير وخلال اللقاءات التي عقدها أبومازن مع قيادات لبنانية في مقر اقامته، وانه استمع الى شرح لبناني مفصل عن الهواجس والمخاطر وسبل الوقاية من السلبيات وتلافي اي مشكلة أمنية مصدرها المخيمات تحديدا من مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم الذي يمسك بهذا الملف منذ كان رئيسا لفرع الجنوب في مديرية المخابرات ومن ثم مساعدا أول ويرافقه الآن في مهامه الجديدة، حيث قدّم مداخلة مستندة الى وقائع ومعلومات حول وضع المخيمات لاسيما اكثرها خطورة الا وهو مخيم عين الحلوة، مما دفع بالرئيس الفلسطيني خلال الافطار الرئاسي للخروج عن نص الكلمة ليؤكد ان أمن الفلسطينيين في لبنان داخل المخيمات وخارجها هو مسؤولية السلطات اللبنانية وانه لا داعي للسلاح الفلسطيني الذي يجب ان يسلّم الى الدولة اللبنانية.ويقول المصدر: ان أبومازن سمع من الجانب اللبناني موقفا واضحا لجهة وجوب تحمل الجانب الفلسطيني مسؤولياته في هذا المجال لتلافي الانفجار في مخيم عين الحلوة، اذ تظهر كل التقارير تفلتا أمنيا غير مسبوق وتنامي حضور التنظيمات الأصولية المسلحة، مع الدعوة لوجوب اتخاذ الإجراءات السريعة بالتنسيق مع كل الفصائل الفلسطينية لتوحيد المرجعية الأمنية في المخيم كما في باقي المخيمات، لأن المؤشرات كلها توحي بأن الأمور في هذا المخيم ذاهبة الى الانفجار في استعادة مكررة وأكثر دموية لمخيم نهر البارد يوم تحول الى رهينة بيد تنظيم فتح الاسلام.ولفت المصدر الى ان الجانب اللبناني نبّه الى الخطورة العالية لأي انفجار أمني في مخيم عين الحلوة لأنه لن يقتصر على المخيم انما سيطول مدينة صيدا نظرا للتداخل الكبير بينهما ولوجود عدد كبير من الفلسطينيين ممن يقطنون داخل المدينة وهذا الأمر له ارتدادات على الساحة الجنوبية برمتها التي ستتأثر حكما بأي توتر أمني غير مسبوق في عين الحلوة.وكشف المصدر ان استشعار الجانب الفلسطيني لخطورة ما قدمه الجانب اللبناني على صعيد الأمن في المخيمات وتحديدا عين الحلوة استدعى لقاء ليليا مطولا عشية انهاء أبومازن زيارته الى بيروت بينه وبين اللواء ابراهيم، استكملت خلال المشاورات حول سبل معالجة الأمر وفق اجماع فلسطيني يمنع اي جهة مشبوهة من استغلال اي ظروف لضرب الأمن والاستقرار في المخيمات، واتفق على جعل هذا الأمر في صلب أولويات السلطة الفلسطينية والدولة اللبنانية على ان يتابع يوميا مع الجهات المعنية.

● داود رمال

لبنان يعرقل صدور بيان لمجلس الأمن يصف الهجمات في إسرائيل «بالإرهابية»

نيويورك ـ ا.ف.ب: قالت مصادر ديبلوماسية ان لبنان، الذي يشغل مقعدا غير دائم في مجلس الامن الدولي، عرقل صدور بيان للمجلس امس الاول لوصفه الهجمات التي وقعت في اسرائيل الخميس «بالارهابية».واثار الموقف اللبناني انتقاد الولايات المتحدة التي رأت ان استخدام صفة «ارهابي» هو «المعيار» حين يتخذ مجلس الامن موقفا من هجمات مماثلة.وقال ديبلوماسيون ان لبنان رفض وصف الهجمات بانها «ارهابية» لان احدى الحافلات المستهدفة كانت تقل جنودا اسرائيليين.وامل لبنان ايضا ان يدين البيان او اي بيان اخر، موافقة اسرائيل على بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة هذا الاسبوع.

أكد أن تهديد عون بالانسحاب من الحكومة مناورة و«حزب الله» لن يعطيه هذا الامتياز

عراجي لـ «الأنباء»: الأدلة في القرار الاتهامي ترقى إلى مستوى الثبوتية

رأى عضو كتلتي «المستقبل» و«نواب زحلة» النائب د.عاصم عراجي ان ما كشف حتى الآن من القرار الاتهامي للمحكمة الدولية خطوة متقدمة باتجاه الكشف عن الحقيقة، خصوصا ان الادلة التي ساقها القرار بحق المتهمين الاربعة وان كانت قائمة على الظرفية، فهي ترقى الى مستوى الادلة الثبوتية سواء على المستوى التقني ام العملي، معتبرا بالتالي انه كان من الأجدى لأمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله بما يمثل ان يبادر الى تسليم المتهمين الأربعة وتوكيل محامين للدفاع عنهم عبر تقديم قرائن براءتهم بدلا من التصدي للقرار الاتهامي والمحكمة ككل تحت عنوان التسييس والنيل من المقاومة، مشيرا الى ان الامتناع عن تسليم المتهمين قد يزيد من حجم الشكوك لدى اللبنانيين بتورط المتهمين الأربعة وهو ما لا يخدم مصلحة «حزب الله».

ولفت النائب عراجي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الادلة الواردة في القرار الاتهامي وان كانت من وجهة نظر حزب الله غير قطعية، الا انها تشكل وقائع لا يستطيع الحزب التنكر لها او محوها، معتبرا والحالة تلك ان من دواعي المنطق ان يواجه حزب الله تلك الأدلة عبر دحضها بالحجة والإقناع وليس عبر الامتناع عن مثول المتهمين امام قوس المحكمة، خصوصا أن هذه الاخيرة لن تتراجع عن مسارها في الكشف عن تفاصيل عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ما سيؤول الى اجراء المحاكمات بصورة غيابية وتثبيت التهمة على المتهمين الاربعة بدلا من تبرئتهم، مذكرا بأن المدعي العام الدولي دانيال بلمار قد اكد في نهاية القرار الاتهامي على المبدأ العدلي القائل «ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، ما يعني ان التهمة الموجهة لهؤلاء ليست مبرمة إنما قابلة للنفي وبالتالي اثبات البراءة.

د.عاصم عراجي

ورأى النائب عراجي ان كلام السيد نصرالله بأن مواقف قوى «14 آذار» تضرب النسيج الوطني وتمزق اواصره يندرج ضمن سلسلة التهم الملقاة عليها جزافا، مستغربا ان تصبح المطالبة بالكشف عمن ارتكب الجرائم في لبنان محط اتهام بضرب النسيج الوطني، مؤكدا في المقابل ان ابعاد هذا الكلام هي ترسيخ فكرة تسييس المحكمة وإدارتها من قبل العدو الاسرائيلي وبعض الجهات الأخرى العاملة من وجهة نظر قوى 8 آذار على إحداث فتنة في البلاد، رافضا اتهام قوى 14 آذار بأمور مماثلة كونها الأحرص على ترسيخ السلم الأهلي والوحدة الوطنية، مؤكدا ايضا ان النسيج اللبناني يزداد تماسكا كلما تحققت العدالة بين مكونات المجتمع اللبناني وكلما سطعت شمس الحقيقة التي ستؤول حكما الى وقف الاغتيالات السياسية في لبنان.وردا على سؤال، اعرب النائب عراجي عن عدم تخوفه من حدوث فتنة مذهبية على خلفية الاتهام الموجه لأربعة اشخاص من كوادر «حزب الله» وذلك لاعتباره ان التهمة غير موجهة للطائفة الشيعية التي يعتبرها اللبنانيون اشرف من ان تتورط في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، كما انها غير موجهة لحزب الله إنما لأربعة اشخاص لبنانيين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي والطائفي، هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى ان احداث فتنة مذهبية في لبنان يحتاج اقله الى طرفين يعملان على وقوعها وهي شروط غير متوافرة في قناعات اللبنانيين كونهم يدركون تماما ان اية فتنة مذهبية ستسقط سقف الهيكل فوق رؤوس الجميع، وأن ايا من الاطراف اللبنانية لن يسلم من تداعيات هذا السقوط، خصوصا ان اللبنانيين مازالوا حتى اليوم يحصدون تداعيات عبثية الحرب الأهلية التي عصفت بهم في العام 1975 واستمرت حتى العام 1990، مؤكدا بالتالي ان الكلام عن حتمية او امكانية حدوث فتنة مذهبية لن يتعدى عتبة التصريحات الهادفة الى زرع الرعب في نفوس المواطنين وممارسة الضغوطات السياسية.

على صعيد آخر، وعلى خط ما نقلته احدى الصحف المحلية من معلومات عن وجود توجه لدى كل من حزب الله وحركة امل والتيار العوني لاستقالة 11 وزيرا من الحكومة لإبقائها في اطار حكومة تصريف الاعمال بهدف اعفاء السلطة اللبنانية من مسؤولياتها حيال ما قد يترتب عليها لاحقا تجاه المحكمة الدولية، لفت النائب عراجي الى ان هذا السيناريو وبغض النظر عن مدى صحته يعتبر تنصلا للحكومة من مسؤولياتها والتزاماتها الدولية والمحلية ويدخل البلاد في نفق من الضياع الكامل، معتبرا ان مثل هذا التصرف يؤكد صحة نظرية قوى 14 آذار بعدم قدرة الحكومة الميقاتية على التعاطي مع الظروف الراهنة انطلاقا من احادية الحكم فيها، مستدركا بالقول: ان هذه المعلومات مشكوك بصحتها، وذلك لاعتباره ان ليس لدى حزب الله اية مصلحة بإنهاء حكومته كونه يضع يده من خلالها على كافة المفاصل الأمنية والسياسية في البلاد، معتبرا من جهة ثانية ان تهديدات العماد عون بالانسحاب من الحكومة في حال عدم اقرار مشروع الوزير باسيل لإنتاج الطاقة ليس سوى مناورة سياسية خصوصا ان العماد عون يدرك ان حزب الله لن يعطيه هذا الامتياز بعد ان ذهب بعيدا في التحالف معه وأصبح كل من الطرفين غير قادر على التخلي عن الآخر.

وختم النائب عراجي معتبرا انه وبغض النظر عما ورد اعلاه لجهة الاستقالات، فإن الحكومة غائبة كليا عما يجري على الأراضي اللبنانية من حوادث امنية اقل ما يقال فيها انها تزرع بذور عدم الاستقرار في الداخل ومقصرة في واجباتها لجهة اعلام اللبنانيين بحقيقة ما يحصل بدءا من عملية اختطاف الأستونيين في البقاع مرورا بانفجار الرويس وصولا الى انفجار انطلياس، متسائلا بالتالي عن جدوى الاجتماعات التي تعقدها طالما ان الشعب بدأ يشعر بالقلق حيال الحوادث الأمنية المتنقلة بين المناطق اللبنانية، واصفا تصرف الحكومة بالاستهتار بالشأن الأمني خصوصا ان لبنان يقع ضمن بقعة جغرافية تحيطها ثورات شعبية في غاية الحساسية، مضيفا ان الرئيس ميقاتي زج نفسه في هذا الحرج وعليه بالتالي تحمل مسؤولياته كاملة تجاه اللبنانيين.

● بيروت ـ زينة طبّارة

أخبار وأسرار

● **14 آذار ترفع السقف:** تقول مصادر 14 آذار انها قررت التعامل مع حزب الله على انه «معرقل لسير العدالة وحام للمتهمين»، وانها قررت خطوات عملية للمواجهة السياسية ستبدأ بالظهور تباعا، مشيرة الى ان اجتماعا موسعا لقياداتها سيعقد على الارجح مطلع الاسبوع المقبل، على ان يصدر عنه بيان وصفته بأنه «مفصلي وصارم» ويليه لقاء استثنائي في فندق البريستول، في موازاة موجة متعددة الاوجه والنشاط قد تصل الى التظاهر دفاعا عن المحكمة والعدالة ولحمل الحكومة على الوفاء بالتزامات لبنان الدولية أو الاستقالة.

وتشير الاوساط الى «أنه لا حوار قبل استقالة ميقاتي وسقوط حكومته وتجميد الوضع السياسي في البلد من خلال حكومة تصريف أعمال، وان محاولات البعض تسخيف القرار الاتهامي على غرار محاولتهم تسخيف اغتيال رفيق الحريري على قاعدة أنه ليس أول اغتيال ولن يكون الاخير، وبالتالي العودة الى الحياة الطبيعية، لن يكتب لها النجاح، فكما تم اجهاض هذه المحاولات بعد اغتيال الحريري سيتم اجهاضها بعد صدور القرار الاتهامي.

● **المستقبل وحزب الله والقرار الاتهامي:** شددت مصادر في تيار المستقبل على وجوب الفصل التام والشامل بين حزب الله والطائفة الشيعية، وأكدت ان تيار المستقبل لم يقل مرة بوجود قناعة لديه بطوائف قاتلة وطوائف مقتولة، وبالتالي يصر على ان قتلة رفيق الحريري «هم أفراد وليسوا جماعات أو أحزابا، وان تيار المستقبل سيستمر في المواجهة أيا تكن الكلفة لكشف القتلة وسوقهم للعدالة ووقف الجريمة المنظمة»، وجددت سؤالها للحكومة والرئيس ميشال سليمان «حول التعهدات الشكلية التي قيلت للمجتمع الدولي حول تعاون لبنان حكومة وشعبا مع المجتمع الدولي لكشف الجناة».

في المقابل، شددت مصادر مقربة من حزب الله على أن «القرار وبتفاصيله لم يكن مفاجئا بل كان متوقعا تماما كونه أتى نسخة طبق الاصل عما أوردته «دير شبيغل» قبل سنوات»، وقالت المصادر متهكمة: «أصبح اليوم يصح السؤال هل المحكمة من سربت لـ «دير شبيغل» أم الاخيرة هي التي سربت للمحكمة؟».

واذ جزمت المصادر بأنه «لن يكون هناك صدى للقرار الاتهامي في الشارع اللبناني كون هذا الشارع اكتسب المناعة اللازمة للتعاطي مع أي طارئ وخاصة فيما يتعلق بالمحكمة الدولية»، قالت: «حزب الله غير معني بهذا القرار الذي سيتلاشى مع مرور الوقت ولا بهذه المحكمة التي أثبتت عمالتها لاسرائيل وأميركا».

● **تصريح لافت:** فوجئت أوساط المستقبل بتعليق عنيف صادر عن النائب سليمان فرنجية (عبر شاشة «المنار») على صدور القرار الاتهامي ورد الحريري عليه، علما ان كان فرنجية هو الوحيد من بين أقطاب الاكثرية الذي علق على الموضوع.

وجاء في كلام فرنجية ان «حقد رئيس الحكومة الاسبق سعد الحريري تغلب على المصلحة الوطنية واللبنانية، وهو يرى ان والده اكبر من لبنان واكبر من الاستقرار»، لافتا الى انه في الفترة السابقة كان يتمنى ان تكون سورية هي المتهمة بالاغتيال واليوم هو لا يريد ان يعرف من قتل رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري بل يريد ان يكون حزب الله لان المطلوب تغذية الحقد السني ـ الشيعي دوليا وهو اداة خصبة لذلك».

ولفت فرنجية الى ان «بعض السنة يعتبرون انهم يستطيعون السيطرة على البلد، وعندما يخسرون يقولون ان طائفتهم هي التي خسرت ولكن في لبنان لا تخسر أي طائفة ومشروعهم هو الذي خسر»، وأوضح: «ألتقي 100٪ مع الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله فيما قاله عن مخطط لضرب الوحدة الوطنية في لبنان لان الاميركيين يريدون جر المنطقة ولبنان نحو الفتنة، ونحن مع النظام السوري والمقاومة والعروبة وسنرى من سيربح».